



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 13 نيسان/ أبريل، 2020

# مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية - العسكرية

إبراهيم اسعدي

إبراهيم السعيد

أستاذة الدبلوماسية والدراسات الأمنية والدفاعية، قسم الشؤون الدولية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر. عمل سابقاً أستاذاً في العديد من الجامعات الكندية، من بينها جامعة أوتاوا وجامعة لافال وجامعة كيبك و شيربروك. تتركز اهتماماته البحثية على مواضيع المؤسسات الأمنية الدولية، مع التركيز على حلف شمال الأطلسي، والعلاقات المدنية - العسكرية في العالم العربي، والأمن المعاصر، وإعادة الإعمار بعد الصراع. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في المواضيع نفسها.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1	مقدمة
1	أولاً: مرحلة كورونا في نظرية العلاقات المدنية - العسكرية
7	ثانياً: دور الجيوش في مواجهة كورونا
10	ثالثاً: مجالات اقتسام المسؤولية وضوابطه
13	خاتمة
15	المراجع

## مقدمة

مثل ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019 وتحولته إلى وباء عالمي، مادةً معرفيةً تستدعي التحليل والدراسة لفهم تداعياته على قطاع الدفاع، وعلى العلاقات المدنية - العسكرية أيضًا. فمن جهة، كان له تأثير مباشر في الصناعات العسكرية التي توقفت بعض شركاتها مؤقتًا أو دفعت بعض عمالها وموظفيها إلى العمل عن بعد عبر تقنيات الإنترنت، وإلغاء أو تأجيل معظم المعارض العسكرية التي تراهن عليها شركات السلاح في توقيع عقود جديدة بوصفها جزءاً من استراتيجيتها التجارية. ومن جهة أخرى، كان له تأثير مماثل في التدريبات العسكرية المشتركة، حيث اتخذ عدد من الدول إجراءات تقوم على منع تنقل الجنود في الخارج والعمال في القطاعات العسكرية، أو تقليصه، تفادياً لالتقاطهم عدوى كورونا، باعتبار أن قوة الجيش واستمراره في أداء وظائفه يرتبطان بسلامة الأفراد المنتسبين إليه.

علاوة على ما سبق، كان لظهور الفيروس أثرٌ مباشر في تبني سياسات تقوم على توسيع نطاق مهمات الجيوش، لتؤدي بمقتضاها وظائف متعددة تتجاوز مهماتها الدفاعية التقليدية إلى المساهمة في تنفيذ إجراءات الحجر الصحي على بعض المناطق، أو ضبط أكثر للحدود البرية والبحرية، أو الاستفادة من التجهيزات والخدمات الطبية العسكرية للجيوش ومن مستشفياتها المتنقلة، أو قيام القوات الجوية بتسخير قدراتها ومروحياتها في إجلاء المواطنين المصابين بالفيروس ونقلهم إلى المستشفى. كما ترتب على خطط مواجهة هذا الوباء استدعاء الجيوش وإعلان حالة الطوارئ والقيام بعدد من المناورات تحت مسمى «الدفاع البيولوجي». والجدير بالذكر أن هذه التداعيات تعزز نظرية اقتسام المسؤولية Shared Responsibility في العلاقات المدنية - العسكرية، وتقوية علاقة الجيش بالمجتمع بحكم الدور الذي يقوم به في إدراك المخاطر وفي الجاهزية للاستجابة لأي حادث أو هجوم بيولوجي. وبناء على ما سبق، تحاول الدراسة الإجابة عن سؤالين رئيسيين، هما: ما تداعيات فيروس كورونا على العلاقات المدنية - العسكرية؟ ولماذا تعتبر نظرية اقتسام المسؤولية الأنسب لمقاربة التداخل بين المجال العسكري ونظيره المدني؟

وفي سبيل الإجابة عن ذلك، تفترض الدراسة أن وباء كورونا مثل مرحلة تجديد في التفكير الاستراتيجي بشأن العلاقات المدنية - العسكرية، تجسدت في تأكيد محدودية الطرح المعرفي للنظرية التقليدية التي تقوم على أساس الفصل بين السلطتين العسكرية والمدنية، كما عززت أهمية اقتسام المسؤولية بين العسكريين والمدنيين وتساعد الأدوار غير العسكرية للجيوش في التعامل مع التهديدات الأمنية المعاصرة.

## أولاً: مرحلة كورونا في نظرية العلاقات المدنية - العسكرية

تعتبر العلاقات المدنية - العسكرية أحد الفروع المعرفية ضمن علم السياسة عمومًا، وأحد المواضيع الرئيسية التي تشتغل عليها الدراسات الدفاعية، على وجه الخصوص. وقد بدأت العلاقات المدنية - العسكرية تتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف التوصل إلى صيغة متوازنة بين المهمات التي تضطلع بها القوات المسلحة من جانب، والصلاحيات التي تمارسها السلطة المدنية من جانب آخر؛ ولهذا يعتبر النقاش الأكاديمي حول تدبير هذه العلاقات حديثاً نسبياً، يرجع إلى عام 1957 حين نشر صمويل هنتنغتون كتابه **الجندي والدولة: نظرية وسياسات العلاقات المدنية - العسكرية**. ثم ظهر بعد ذلك عدد من الكتابات البحثية، وأيضاً المجلات المتخصصة التي من أهمها مجلة *Armed Forces and Society* التي أسسها الباحث الأميركي في علم الاجتماع العسكري موريس جنووينس، وأضحت مواضيع العلاقات المدنية - العسكرية مجالاً لتقاطع العلوم ضمن مقاربة بينية Interdisciplinary توظف التاريخ، والقانون، والاجتماع العسكري،

والاقتصاد، والسياسة، والديموغرافيا في تفسير منظومة التفاعلات بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وعلاقة الجيش بالمجتمع. وضمن هذا السياق، برز سؤالان أساسيان، هما: كيف يتم ضمان خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية؟ وكيف يتم ضمان احترام السلطة المدنية للمهنية العسكرية وامتناعها عن التدخل في الاختصاص العسكري؟ يمكن القول إن عملية المسح الأدبي للتطور المعرفي الذي عرفته العلاقات المدنية - العسكرية مرّت بأربع مراحل ارتبطت، في إجمالها، بتحوّلات في بنية النظام الدولي وبمعايير سياسية إقليمية، وبالتخيّرات التي عرفتها مصادر التهديدات الأمنية، وبالعلاقات القوة داخل النظم السياسية وما ترتّب عليها من انقلابات عسكرية، وبتصاعد الأدوار غير التقليدية للجيش، أيضاً.

تعتبر مرحلة الحرب الباردة المرحلة الأولى التأسيسية لنظرية العلاقات المدنية - العسكرية. وخلال تلك المرحلة، ركزت معظم الدراسات على العلاقات المدنية - العسكرية في الولايات المتحدة الأميركية، وعلى الدول النامية وأسباب تدخل العسكريين في الشأن السياسي. كان للتجربة الأميركية دورٌ في عملية التنظير والتقنين لهذه العلاقات، خاصة مع ظهور مرسوم الأمن القومي في عام 1947 الذي حسم مسألة سيادة السلطة المدنية على السلطة العسكرية، وتوزيع الوظائف القيادية والرقابية الاستراتيجية بين الرئيس والكونغرس. وقد طغى خلال مرحلة الحرب الباردة الاتجاه التقليدي في هذه النظرية، الذي كان من أهم رواده، مع بعض الفروق في الأفكار، هنتنغتون وجنوويتس وصمويل فاينر<sup>(1)</sup>. وهو اتجاه يميل إلى مسألة الفصل بين المجالين العسكري والسياسي للحد من الطموحات الانقلابية للعسكر، ويؤكد أن الاحتراف Professionalism هو الأسلوب الأمثل لضمان بناء علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. ويقصد به أن الجيش يقوم بمهنة، والجنود يجمعهم الانتماء إلى المهنة العسكرية التي يجب القيام بها وفق أخلاقيات المهنة وقيم الجندية التي تقوم على أساس التراتبية والانضباط وتنفيذ الأوامر. ولهذا، فإن احتراف هذه المهنة يولد أخلاقيات خاصة بها، يعبر عنها هنتنغتون بالتعاقد Corporateness<sup>(2)</sup>. فالجيش المحترف هو الذي يركّز على الوظائف التي أنشئ من أجلها باعتباره نظاماً من الأشخاص المؤهلين والمدربين على استراتيجيات الحرب وتكتيكاتها، من أجل فاعلية ميدانية ضد العدو لصد أي تهديد خارجي ضد السيادة والوحدة الترابية وحماية الحدود<sup>(3)</sup>. ويتسم الجيش المحترف بعدة خصائص، مثل: الخبرة، بفضل التدريب والتكوين العسكري الذي يستفيد منه الجنود، والمسؤولية الاجتماعية في الحفاظ على كيان الدولة وحماية شعبها، والتضامن الجماعي الداخلي بحكم التفرد المهني والاشتراك في الثقافة العسكرية نفسها. ولهذا يشدد هذا الاتجاه على الاستقلال المهني للجيش في تدبير أموره الخاصة. ومن أجل أن يبقى الجيش منضبطاً ووفياً لهذه المثل، عليه أن يخضع للسلطة المدنية باعتبار ذلك أهم مقياس على استقلاليته واحترافيته، إذ ينحصر دوره في ترشيح القرارات التي تتخذها السلطة السياسية وتنفيذها<sup>(4)</sup>. بمعنى آخر، إن السلطة المدنية هي الموجهة للقوات المسلحة لضمان أن خيارات الدولة ومؤسساتها وسياساتها هي للشعب وليس للمؤسسة العسكرية، لكن يتعيّن تقدير خبرة المحترفين العسكريين واستشارتهم في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الأمن القومي. وبناء عليه، لا يظلم الجيش بأي دور سياسي، ولا يشارك في العملية السياسية، ولا يمثل أو يساند أيّ رأي حزبي أو جماعة عرقية أو اجتماعية أو غيرها، لأن ذلك يتنافى مع قيم الاحتراف العسكري ويعرّض الأمن القومي

1 Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957); Morris Janowitz, *The Professional Soldier* (New York: The Free Press, 1960); Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (Oxford: Pall Mall Press, 1962).

2 Huntington, p. 10.

3 ينظر ما كتبناه في هذا الموضوع:

Brahim Saïdy, "La structure constitutionnelle des relations civilo-militaires au Maroc," in: Centre d'études internationales (dir.), *La constitution marocaine de 2011: Analyses et commentaires* (Paris: LGDJ Editions, 2012), pp. 139 - 170.

4 Samuel P. Huntington, "Civilian Control of the Military: A Theoretical Statement," in: Heinz Eulau, Samuel J. Eldersveld & Morris Janowitz (eds.), *Political Behavior: Reader in Theory and Research* (New York: Free Press, 1956), pp. 380 - 385.

للخطر؛ إذ بدلاً من أن يركز الجيش على وظائفه ينشغل بأمور أخرى سياسية ليست من صميم عمله وغير مؤهل لها بحكم تنشئته الاجتماعية والعسكرية. ولهذا، فالمؤسسة العسكرية يجب أن تعمل في إطار ما ينص عليه القانون والدستور من اختصاصات لها. وضمن هذا السياق، وخلال تلك المرحلة، قدّم كلود ويلتش وآرثر سميث<sup>(5)</sup> ثلاثة نماذج من العلاقات المدنية - العسكرية، وهي:

- العلاقات المدنية - العسكرية البريتورية Praetorianism، التي نشأت نتيجة الانقلابات العسكرية والتدخل العسكري واسع النطاق في الحياة السياسية، حيث يكون الجيش فوق السلطة المدنية ويحافظ على وضع التحكم أو التهديد بالتدخل، ويشغل العسكريون مناصب سياسية. وقد شاع هذا النموذج في دول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال بسبب افتقاد مؤسساتها السياسية الشرعية القوية وانخفاض درجة الاحتراف في مؤسسة الجيش<sup>(6)</sup>.
- العلاقات المدنية - العسكرية المتداخلة Penetrated، التي سادت في كل من الصين والاتحاد السوفياتي وكوبا وكوريا الشمالية وعدد من الدول التي اتبعت النموذج الشيوعي. ويتسم هذا النموذج بكون الجيش أداة الثورة التي تقودها النخبة الحاكمة وامتداداً للحزب الشيوعي على مستوى العلاقات التنظيمية والأيدولوجية<sup>(7)</sup>.
- العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية، التي تتميز بالتحكم المدني الديمقراطي في الجيش، وبالقبول الكامل بالضوابط الدستورية والقانونية للسيادة المدنية على السلطة العسكرية، مع الاحتفاظ بالاستقلال المهني. ويعتبر هذا النموذج السائد في الدول الغربية الديمقراطية، وأولها الولايات المتحدة؛ ذلك أن فكرة سيطرة المؤسسة المدنية على القوات المسلحة تمثل مبدأً جوهرياً من مبادئ الديمقراطية<sup>(8)</sup>.

وانطلقت المرحلة الثانية مع نهاية الحرب الباردة التي تزايد فيها الاهتمام البحثي بنظرية العلاقات المدنية - العسكرية من منظور الانتقال الديمقراطي Democratic Transition الذي عرفته عدة دول بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إذ ضمن سياق ما سمي «الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي»<sup>(9)</sup>، بدأت الدراسات في علاقة العسكريين بالأنظمة السياسية حديثة الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية. ومن أهم تلك الدراسات ما كتبه لاري دايموند ومارك بلاتنر بشأن التحول الديمقراطي الذي حدث في أوروبا الوسطى والشرقية، حين بدأت الدول الشيوعية السابقة في تطوير ممارسة ديمقراطية، والتساؤل عن موقع الجيش في هذه العملية الانتقالية باعتباره من أهم العناصر المتبقية من النظام القديم التي يجب أن تخضع للتغيير بما يعزز دعائم الحكم الديمقراطي<sup>(10)</sup>. ومن جهته، جادل مايكل ديتش بأن السيطرة المدنية على الجيش ترتبط بالبيئة الأمنية للدولة وما تنتج من عدائيات، وأن ضعفها أو قوتها يرتبط بدرجة التهديدات الداخلية والخارجية<sup>(11)</sup>. لكن الطرح الذي حظي باهتمام أكبر من الباحثين هو أطروحة التوافق Concordance التي نادى بها ريببكا شيف

5 Claude E. Welch & Arthur Smith, *Military Role and Rule: Perspectives on Civil-Military Relations* (North Scituate, MA: Duxbury Press, 1974).

6 Ibid., pp. 8 - 41.

7 Ibid.

8 Ibid.

9 Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

10 Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *Civil-Military Relations and Democracy* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1996).

11 Michael C. Desch, "Soldiers, States, and Structures: The End of the Cold War and Weakening of U.S. Civilian Control," *Armed Forces and Society*, vol. 24, no. 4 (1998), pp. 389 - 405.

التي تشدد على أهمية الحوار وتوافق القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع، حيث كلما زاد التوافق بين هؤلاء الفاعلين، تراجعت احتمالات التدخل العسكري في الحياة السياسية. وقد حددت هذه الأطروحة عدة معايير لتكون أساساً للتوافق بين العسكريين والمدنيين، تتمثل في التكوين الاجتماعي للضباط، وعملية صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد العسكري، وطبيعة المهنة العسكرية<sup>(12)</sup>. لكن بيتر فيفر قدّم قراءة أخرى تُعرف بنموذج التبعية، لتفسير ضرورة خضوع العسكريين لسيطرة المؤسسات المدنية المنتخبة التي تمارس سلطتها الدستورية في مجال الدفاع، باعتبارها مفوضةً من الشعب للقيام بذلك. ويقترح فيفر مجموعة من الآليات لضمان ذلك، وهي: اعتبار أن العلاقات المدنية - العسكرية علاقات تعاقدية في الأساس، وتقييد نطاق التفويض أو الاحتفاظ بسلطة إنهائه متى اقتضت الضرورة، وتقليص مهمات العسكريين وتغيير قاداته، ووضع آليات رقابة على العسكريين مثل لجان الأمن القومي والرقابة التشريعية ومراكز البحوث الاستراتيجية، وتفعيل القضاء العسكري في حالة عصيان القيادات العسكرية الأوامر التي يصدرها القادة السياسيون. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن نموذج فيفر لا يمثل سوى إعادة إنتاج لفكرة السيطرة الكاملة للمدنيين على المؤسسة العسكرية<sup>(13)</sup>.

وظهر، أيضاً، خلال تلك المرحلة عدد من الأطروحات والدراسات التي كتبها أكاديميون وممارسون على حدٍ سواء حول مسألة الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة؛ فأنشئ عام 2000 مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بسويسرا<sup>(14)</sup> الذي أدى دوراً كبيراً في عملية التنظير لتطور العلاقات المدنية - العسكرية تبعاً لمراحل تطور النظام السياسي من الاستبداد ثم الدخول في الانتقال الديمقراطي وبعده الوصول إلى ترسيخ الديمقراطية. كما اضطلع برنامج الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، المعروف اختصاراً بـ «الناتو»، بدور كبير في نشر ثقافة المراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة، وهو برنامج يسعى للتحقق من أن دول أوروبا الشرقية وصلت إلى المستوى المطلوب من الشفافية في التخطيط الدفاعي ووضع الميزانية وضمان الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، للحصول على عضويتها في الحلف<sup>(15)</sup>. بمعنى أن حلف «الناتو» وضع قاعدة الرقابة الديمقراطية شرطاً مسبقاً للانضمام إليه أو ما سماه مبدأ «المشروطة الديمقراطية»<sup>(16)</sup>. باختصار، أولت الكتابات خلال تلك المرحلة السيطرة المدنية على العسكريين لتحقيق نجاح عملية الانتقال الديمقراطي، اهتماماً كبيراً، والشكل (1) يوضح ذلك.

12 Rebecca L. Schiff, "Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance," *Armed Forces and Society*, vol. 22, no. 1 (1995), pp. 7 - 24.

13 Peter D. Feaver, *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003).

14 تحوّل اسمه إلى مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن عام 2019، ينظر صفحته الرئيسية في: <https://dcaf.ch>

15 Hugh De Santis, "Romancing NATO: Partnership for Peace and East European Stability," *Journal of Strategic Studies*, vol. 17, no. 4 (December 1994), pp. 61 - 81.

16 ينظر ما كتبناه في هذا الموضوع؛ Brahim Saïdy, *Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb* (Berlin: Éditions universitaires européennes, 2012), pp. 90 - 105.

## الشكل (1): مراحل تطور العلاقات المدنية - العسكرية تبعاً لتحول النظام السياسي



أما المرحلة الثالثة، في اعتقادي، فهي مرحلة الربيع العربي الذي أنعش عملية التفكير في العلاقات المدنية - العسكرية، بسبب الدور المحوري الذي أدته الجيوش في تدبير الثورات الشعبية التي عرفتھا المنطقة العربية. وفي هذا الإطار، ساهم الربيع العربي في بناء تصورات جديدة على مستويين:

1. مثل الربيع العربي فرصة للباحثين لسد ثغرة في البحوث المتعلقة بالثورة التي أهملت دراسة وتحليل ردة فعل الجيوش، ودورها في تحديد مصير الثورة. وقد بدا واضحاً أن مصير هذه الثورات كان مرهوناً بموقف الجيش، كما أن طريقة استجابته كانت أمراً جوهرياً في نجاحها أو فشلها؛ وهذا ما ساهم في وضع إطار معرفي يتيح فهم الدور الذي يقوم به الجنرالات وقادة الجيش في الثورات الشعبية، وتفسير موقف القوات المسلحة وسلوكها تجاهها من منظور العلاقات المدنية - العسكرية. وضمن هذا النسق، تندرج أطروحة زولتان براني التي تنطلق من فكرة أنه لا يمكن أن تنجح أي ثورة من دون أن تتلقى دعماً من الجيش، أو على الأقل إذعاناً من جهته (17). صحيح أن دعم الجيش ليس كافياً لإنجاح الثورة من دون توافر عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية أخرى، لكن موقفه يبقى حاسماً في إدارة عملية انتقال السلطة في مجتمعات تطمح إلى التخلص من الاستبداد والدخول في مرحلة تحوّل نحو الديمقراطية. ويقترح براني أربعة محددات لفهم سلوك المؤسسة العسكرية تجاه الثورة يوضحها الشكل (2).



## الشكل (2): محددات الموقف المحتمل للمؤسسة العسكرية من الثورة



المصدر:

Zoltan Barany, *How Armies Respond to Revolutions and Why* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016).

إن وقوف الجيش إما إلى جانب النظام السياسي القائم وإما إلى جانب الثورة ودعمها، يحدده، من جهة أولى، تماسك الجيش ووحدته الداخلية، اللذان يرتبطان بنجاحه في تدبير التنوع الديني والعرقي والقبلي والمناطقية داخله، وتبدير التفاوت بين الأجيال داخل الجيش، أيضاً، خاصة أن العمر بالنسبة إلى ضباط النخبة يرافقه مزيد من الصلاحيات والامتيازات مقارنةً بالضباط الأصغر سناً، ثم تنظيم التباين بين الجنود المحترفين والجنود الاحتياطيين المجبرين على الالتحاق بالمؤسسة العسكرية. ومن جهة ثانية، تحدده طبيعة علاقته بالنظام السياسي وتاريخها، أي درجة عناية النظام بتطوير الجيش وتسليحه وتدريبه والاهتمام بالوضع المادي لأفراده، واحترام استقلاليته المهنية، وعدم توريطة في مهمات لا تناسب قيمه العسكرية، وشفافية التعيينات في المناصب العسكرية بناءً على قواعد الكفاءة والأقدمية واحترام التراتبية. ومن جهة ثالثة، تحدده علاقة الجيش بالمجتمع، حيث إن الجيش الذي له سوابق في قمع الثورات أو الانتفاضات الشعبية يكون أكثر ميلاً إلى التدخل بناءً على قراءته وتقييمه لما تمثله من تهديد على بقاء النظام السياسي، لأن يتجنب الاصطدام بالثورات الأكثر تأييداً من طرف المجتمع حتى لا تنقلب ضده. وفي الأخير، محدد العامل الخارجي المرتبط بالأوضاع السياسية في الجوار الإقليمي واحتمالات التدخل الأجنبي.

2. من الملاحظ أن الخيط الناظم لمعظم الدراسات<sup>(18)</sup> حول دور الجيوش في الربيع العربي هو اعتبار أن تدخل الجيش في السياسة يمثل عائقاً أمام الديمقراطية، وبناء عليه، لا بد من وضع أسس قوية لتحقيق السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وتقوية احترافية المؤسسة العسكرية، وتحديد كيفية تفاعلها مع السلطة

18 نشير هنا على سبيل المثال إلى دراسات يزيد الصايغ وأطروحة زينب أبو المجد حول عسكرة الاقتصاد، وما كتبناه حول الجيش والملكية في المغرب، ومنشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأبحاث مؤسسة "مبادرة الإصلاح العربي" ... إلخ، وما هو متوافر في مجلات علمية متخصصة باللغة الإنكليزية، من أهمها: *Armed Forces and Society, Security Dialogue, International Spectator*، وباللغة الفرنسية نحيل على *Maghreb-Machrek*.

المدينة في أوقات السلم والحرب. وعلى الرغم من عدم الاتفاق على نموذج معين، فقد ظهرت، في غالبية الدراسات، مبادئ عامة تتعلق بالعناصر الأساسية التي يجب توافرها، لضمان الرقابة الديمقراطية على الجيش في الوطن العربي. ومن تلك المبادئ وضع الآليات القانونية والدستورية التي توضح العلاقة بين رئيس الدولة والحكومة والبرلمان والقوات المسلحة بشأن تقسيم السلطة والقيادة والتبعية في وقت السلم والحرب، والرقابة البرلمانية الفعّالة لضمان الشرعية الديمقراطية، والسلطة القضائية المستقلة، والشفافية والانفتاح على المجتمع المدني. باختصار، ساهم الربيع العربي في إبراز أن التحدي الأساسي في مرحلة الانتقال، فيما يتعلق بالعلاقات المدنية - العسكرية، هو التركيز على إبعاد الجيش من التدخل في الحياة السياسية، وضمان وجود حكومة مدنية منتخبة. وهذان أمران، كما يقول عزمي بشارة، يصعب تحقيقهما في المنطقة العربية لأن الجيش يحرص دائماً على الحفاظ على استقلاله ضماناً للموارد التي يحصل عليها<sup>(19)</sup>.

وأخيراً، المرحلة الرابعة وهي مرحلة فيروس كورونا الذي كرّس نموذجاً للعلاقات المدنية - العسكرية، تتجاوز الوظيفة الأصلية الإلزامية للقوات المسلحة في حماية الحدود والحفاظ على سيادة الدولة من الاعتداءات الخارجية، إلى وظائف غير تقليدية. ويرتكز هذا النموذج على ما سبق أن أطلق عليه دوغلاس بلاند «اقتسام المسؤولية»<sup>(20)</sup>، وتنطلق أطروحته من أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق من خلال اقتسام المسؤولية بين العسكريين والمدنيين وفق ما يحدده الدستور والقانون، كما أن سيادة السلطة المدنية تعني أن مصدر الحكم في النظام السياسي هو المؤسسات المدنية المنتخبة وليس المؤسسة العسكرية. ويؤكد بلاند، إضافة إلى دور العسكريين في مجالات الدفاع الخارجي، أنهم يضطلعون بدور الحفاظ على الأمن الداخلي وقت الضرورة لضمان النظام العام. صحيح أن فكرة اقتسام المسؤوليات ليست جديدة في تاريخ تطور نظرية العلاقات المدنية - العسكرية، لكنها لم تحظ بالاهتمام كما هو عليه الحال الآن بسبب جائحة كورونا. إضافة إلى أن الجيش، بوصفه قوة منظمة تمتلك الجاهزية والخبرة لخدمة الصالح العام، كان دائماً يقوم بمهام داخلية وقت الأزمات والطوارئ، لكن ما أضحت واضحاً هو أن ما يقدمه من دعم للمؤسسات المدنية يجب أن يكون مبنياً على التعاون المؤسسي وليس الظرفي بما يحقق الأمن الوطني، وأن تتحول فكرة اقتسام المسؤولية إلى ثقافة راسخة عند المدنيين والعسكريين.

## ثانياً: دور الجيوش في مواجهة كورونا

تزايد الاعتماد على الجيوش على نحو بعيد بسبب تدريبها وجاهزيتها لصدّ تفشي الوباء العالمي الناتج من انتشار فيروس كورونا، حيث وضعت جيوش عدد من دول العالم خطاً للاستعداد وتقديم الدعم لأجهزة الدولة المختلفة لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالحجر الصحي، وتقييد تنقل الناس، وتطبيق حالة الطوارئ، وتشديد مستشفيات صحية متنقلة، وغيرها من الوظائف غير التقليدية في مثل هذا النوع من الأزمات والتهديدات. كما أن إجراءات تقليص أعداد الموظفين أو العاملين من مقار أعمالهم ومباشرة نشاطاتهم عن بُعد من منازلهم أو عند الطلب استثنت الجيش والأجهزة الأمنية والقطاع الصحي. وبناء عليه، تبين أهمية ما يمكن للقوات المسلحة القيام به في مواجهة هذه التهديدات في إطار منظومة للعلاقات المدنية - العسكرية، أنها مبنية على مبدأ اقتسام المسؤولية، وفهم الحاجة إلى التعاون والحوار بين مختلف الأجهزة والوكالات المعنية فيما يخص الأمن الصحي والبيولوجي ودعم التأهب والتدخل الاستباقي.

19 عزمي بشارة، "الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية"، *سياسات عربية*، العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016)، ص 7 - 29.

20 Douglas L. Bland, "A Unified Theory of Civil—Military Relations," *Armed Forces and Society*, vol. 26, no. 1 (1999), pp. 7 - 25.

وفي هذا السياق، يبيّن الدور الذي اضطلع به جيش التحرير الشعبي الصيني في مواجهة هذا الوباء، منذ بداية ظهوره في مدينة ووهان الصينية، أهمية التكامل بين الطب العسكري والطب المدني، وأهمية الجيش بوصفه عنصرًا من عناصر قوة الدولة في توفير الآلاف من المسعفين العسكريين، وبناء مستشفيات جديدة وأخرى متنقلة خصيصًا لعلاج المصابين بفيروس كورونا، وجاهزيته وسرعة انتشاره في تنزيل الإجراءات الوقائية الصحية والأمنية. كما قام الجيش الصيني بدور كبير لضمان استمرار إنتاج المعدات الطبية وتطوير التحاليل المخبرية السريعة، حيث نجحت أكاديمية العلوم الطبية العسكرية في الصين في تطوير علاجات تجريبية ضد هذا الفيروس<sup>(21)</sup>. وقد أثبت الجيش الصيني أن ما قام به هو استمرار لما راكمه من تجربة في مكافحة تفشي فيروس «سارس» الذي ظهرت أول إصابة به في كانون الأول/ ديسمبر 2002 في الصين، وخبرته في مكافحة تفشي فيروس «إيبولا» في غرب أفريقيا في الفترة 2014 - 2016. لذا تعتبر الحرب البيولوجية مكونًا أساسيًا في التخطيط العسكري الصيني المبني على إدراك أنه قد يتم استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في علوم الحياة لأغراض عدائية، أي الاستخدام المتعمد للجراثيم والفيروسات من أجل تحقيق أهداف عسكرية أو سياسية واقتصادية<sup>(22)</sup>.

وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية، فقد قام الجيش الإيراني بمناورات تحت مسمى «الدفاع البيولوجي»، أجريت تحت قيادة مقر الدفاع البيولوجي في الجيش، وكان من بين أهدافها إنشاء مراكز صحية وعلاجية لمكافحة انتشار فيروس كورونا في أنحاء البلاد. ومن المنظور الاستراتيجي، يعكس هذا النوع من المناورات، الذي لا يتطلب القيام بأعمال قتالية، مدى استعداد القوات المسلحة وجاهزيتها في أوقات السلم والحرب، ويستدعي أن يكون له مركز قيادة وسيطرة لمواجهة تهديد بيولوجي ناتج من انتشار الأوبئة.

ثمة مثال آخر لتضاد الوظائف غير التقليدية للجيش، وهو ما قام به الجيش المصري من اتخاذه مجموعة من الإجراءات الوقائية شملت توفير التموين الغذائي بسبب ما يملكه من احتياطات في هذا المجال وما يقوم بإنتاجه من سلع أساسية كثيرة، وتقديم خدمات طبية وبيطرية، والقيام بدور التثقيف الصحي للناس، ومباشرة أعمال تطهير الأماكن المفتوحة وتعقيمها، وتفعيل دور إدارة الحرب الكيماوية داخل الجيش للوقاية من الوباء<sup>(23)</sup>. لكن الحالة المصرية كشفت بوضوح خطورة انتقال العدوى إلى صفوف المجندين داخل الجيش، وتأثير ذلك في تماسكه الداخلي، حيث انتشر هذا الوباء في صفوف الرتب العليا ثم انتقل إلى مختلف الرتب. ولهذا، فإن ضمان الاستعداد للحفاظ على سلامة الوطن يرتبط بضمن صحة أفراد الجيش، الذي يعتبر من أهم الأدوات التنفيذية للدولة في الحفاظ على أمنها البيولوجي؛ بمعنى أن الدفاع عن البلاد رغم وجود هذا الوباء يعتبر مسألة أمن قومي في المقام الأول.

وفي السياق نفسه، تعتبر تجربة الجيش المغربي جديرة بالاهتمام، لفهم ما أطلق عليه حالة «الطوارئ الصحية»، وإغلاق المجال الجوي في وجه الطيران الخارجي والداخلي بوصفه تدبيرًا وقائيًا واستعجاليًا، حيث استُدعي الجيش الذي نشر وحدات مدرّعة بالتنسيق مع قوات الأمن **لفرض حالة الطوارئ بالقوة اللازمة** تحت طائلة إيقاع العقوبات الجنائية. ويبدو واضحًا دور الجيش في تمكين السلطات المدنية من أجل تطبيق إجراءات الحجر العام، ومنع التجمعات والتنقلات باستثناء الحالات القصوى والضرورية، وتطبيق حظر التجول. كما أن المنشآت الطبية التي يمتلكها الجيش، والتي تقدّر بسبعة مستشفيات عسكرية، تعتبر أحد المقومات الأساسية في دعم البنية الصحية المدنية. يضاف إلى ذلك خبرته الميدانية من خلال المستشفيات العسكرية

21 Fei Zhou et al., "Clinical Course and Risk Factors for Mortality of Adult Inpatients with COVID-19 in Wuhan, China: A Retrospective Cohort Study," *The Lancet*, vol. 395, no. 10229 (March 2020), pp. 1054-1062, accessed on 6/4/2020, at: <https://bit.ly/2XenmHl>

22 Yanzhong Huang, "U.S.-Chinese Distrust is Inviting Dangerous Coronavirus Conspiracy Theories," *Foreign Affairs*, 5/3/2020, accessed on 6/4/2020, at: <https://fam.ag/2UHd9lg>

23 "كورونا يضرب الجيش المصري: تدابير لمنع التفشي بالمعسكرات"، *العربي الجديد*، 2020/3/24، شوهد في 2020/4/6، في: <https://bit.ly/2JXPbw1>

التي اعتاد على القيام بها في عمليات حفظ السلام التي يشارك فيها وفي حالات الكوارث الطبيعية<sup>(24)</sup>. كما يجسّد هذا الدور مبدأً اقتسام المسؤولية بين الأطباء العسكريين ونظرائهم المدنيين من خلال التعاون في مجالات البحث العلمي بين مركز علم الفيروسات في المستشفى العسكري بالرباط، من جهة، ومؤسسات مدنية، وهي معهد باستور، والمختبر الوطني للإنفلونزا والفيروسات التنفسية بالمعهد الوطني للصحة، من جهة أخرى.

أما بالنسبة إلى الجيش الأميركي، فقد تعامل مع هذا الوباء باعتباره حرباً بيولوجية دفعت الرئيس الأميركي، دونالد ترامب<sup>(25)</sup>، إلى إعلان حالة الطوارئ وإيقاف عمليات نشر القوات وعائلاتهم في الخارج، وإلغاء المناورات العسكرية المشتركة مع جيوش دول أخرى. كما أن العمل للتوصل إلى لقاح ضد هذا الوباء مثل مجالاً للتعاون بين مختبرات الأبحاث العسكرية والمختبرات المدنية. ومن بين الإجراءات التي اتخذها الجيش الأميركي هو إرسال سفينة على شكل مستشفى متحرك إلى ميناء مدينة نيويورك، التي عرفت أعلى نسبة إصابات بالفيروس، لتعويض نقص الأسرة في المستشفيات. والجدير بالذكر أن الجيش الأميركي يمتلك 51 مستشفى عسكرياً، في مقابل ما يقارب 6000 مستشفى مدني في الولايات المتحدة<sup>(26)</sup>. هذا التفاعل المدني - العسكري تجسّده كذلك الاستراتيجية الوطنية التي أعلنت عنها الإدارة الأميركية لمواجهة التهديدات البيولوجية، سواء كان مصدرها هجمات متعمّدة أم حوادث عرضية، والتي انبثق منها تأسيس لجنة للدفاع البيولوجي لتنسيق عمل الأجهزة والوكالات المعنية، وعلى رأسها الدفاع والخارجية والأمن الداخلي والزراعة.

ثمة تجارب أخرى لتدخّل الجيش في مواجهة هذا الوباء تُظهر وظائف أخرى غير تقليدية، مثل استدعاء الحكومة البريطانية جيشها لتقديم الدعم في إيصال المواد الغذائية إلى المنازل بسبب الحجر الصحي، ونقل الإمدادات الطبية وأغراض الوقاية الشخصية للعاملين في القطاع الصحي. كما قرّرت الحكومة السويسرية نشر وحدات من الجيش لمؤازرة السلطات المدنية لمواجهة الوباء. وفي الفلبين، نزلت قوات الجيش إلى الشوارع لمساعدة الشرطة في تطبيق الإجراءات الاحترازية، وأغلقت مداخل ومخارج العاصمة مانيلا التي يعيش فيها أكثر من 12 مليون نسمة وعزلها عن العالم الخارجي. وفي فرنسا أدى الجيش دوراً مركزياً في القيام بدوريات المراقبة، وفرض حظر التجول، ونقل المرضى المصابين من المرافق الطبية التي تشهد ضغطاً متزايداً إلى مناطق أخرى لا تزال تتمتع بطاقة استيعابية. باختصار، ضاعفت الدول عدد القوات المسلحة المتأهبة للتدخّل، وبعضها استدعى حتى جنود الاحتياط تطبيقاً لحالة الطوارئ الناتجة من تفشي وباء كورونا. هكذا باتت دوريات القوات المسلحة ومدرباتها تُشاهد بانتظام في الشوارع وفي مداخل الأحياء السكنية ومخارجها، وفي المحطات الرئيسية والمطارات، وفي مشاهد نقل التوابيت من المستشفيات إلى محرقة الجثث كما حدث في إيطاليا.

تؤكد هذه التجارب أن الجيش يقوم بدور محوري وحاسم في الدفاع البيولوجي، نظراً إلى قدرته على التعبئة بسرعة، خاصة فيما يتعلّق باللوجستيات والنقل، وما يمتلكه من معدّات ومنشآت وخبرات. وهو دور غير جديد، لكنه يعكس أنّ التنسيق المدني - العسكري في الحرب الجرثومية أو الحرب الميكروبية يعتبر أحد المتطلبات الأساسية منذ اللحظة الأولى. بعبارة أخرى، أكّدت هذه التجارب أهمية اقتسام المسؤولية في نظرية العلاقات المدنية - العسكرية، وتقدير الحاجة إلى بناء شراكات.

24 Brahim Saidy, "Relations civilo-militaires au Maroc: Le facteur international revisité," *Politique étrangère*, no. 3 (Automne 2007), pp. 589 - 603.

25 ينظر: David Smith, "Trump Talks Himself up as 'Wartime President' to Lead America through a Crisis," *The Guardian*, 22/3/2020, accessed on 6/4/2020, at: <https://bit.ly/2JNxqz6>

26 Devan Cole, Ryan Browne & Barbara Starr, "What the US Military Could and Couldn't Do in the Fight Against Coronavirus," *CNN*, 15/3/2020, accessed on 6/4/2020, at: <https://cnn.it/39MGbE7>

## ثالثاً: مجالات اقتسام المسؤولية وضوابطه

يبدو واضحاً أنّ المراجعات المستقبلية التي فرضها وباء كورونا على نظرية العلاقات المدنية - العسكرية تتطلب تعريف الأدوار غير التقليدية للجيش، وإدراك مدى تأثيرها في العقيدة العسكرية، وتداعياتها على مبدأ سيادة السلطة المدنية على السلطة العسكرية، وكذلك انعكاساتها على صورة الجيش داخل المجتمع. ومن خلال استقراء التجارب المشار إليها في المحور السابق، نستطيع تصنيف دور الجيوش في مجال الحروب الجرثومية إلى أربعة مجالات يوضحها الجدول.

### جدول بالوظائف غير التقليدية للجيش في مرحلة وباء كورونا

وظائف اجتماعية	وظائف صحية	تطبيق إجراءات الطوارئ	فرض القانون
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توصيل المواد الغذائية إلى المنازل</li> <li>• نقل التوابيت من المستشفيات</li> <li>• توفير التموين الغذائي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المساعدة في تنفيذ الحجر الصحي</li> <li>• نقل الإمدادات الطبية وأغراض الوقاية الشخصية للعاملين في القطاع الصحي</li> <li>• نقل المرضى المصابين بالعدوى</li> <li>• العمل على التوصل إلى لقاح ضد هذا الوباء عبر مختبرات الأبحاث العسكرية</li> <li>• بناء مستشفيات متنقلة وتعويض نقص الأسرة في المستشفيات المدنية</li> <li>• فتح المنشآت الطبية العسكرية للمدنيين</li> <li>• القيام بدور التثقيف الصحي للناس</li> <li>• القيام بأعمال التطهير والتعقيم للأماكن المفتوحة والمؤسسات العامة</li> <li>• تسخير القوات الجوية لقدراتها ومروحياتها لنقل المواطنين العالقين في الخارج</li> <li>• ضمان استمرار إنتاج المعدات الطبية</li> <li>• توفير المسعفين العسكريين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيام بدوريات المراقبة وفرض حظر التجول</li> <li>• الوجود بانتظام في الشوارع ومدخل الأحياء السكنية ومخارجها وفي المحطات الرئيسية والمطارات</li> <li>• منع التجمعات ومنع التنقلات داخل المدن وما بينها باستثناء الحالات القصوى والضرورية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مؤازرة أجهزة الأمن الداخلي في فرض الأمن العام</li> <li>• التنسيق مع قوات الأمن لإيقاف المخالفين لحالة الطوارئ واستعمال القوة اللازمة</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من خلال الجدول أنّ الجيش يقوم بأدوار خارج الوظائف الأساسية الإلزامية المتمثلة في حماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية ضد التهديدات العسكرية. ويرى عبد الإله بلقزيز، أنّ الجيش، بوصفه مؤسسة،

يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي للدولة في بعده العسكري، فيما يتعلق بحق البقاء والحفاظ على السيادة وحماية الحدود ووحدة أراضي الدولة؛ ولهذا، فهو يمثل الجزء الأكبر من هيبة الدولة. لكن هذا لا يمنع من قيامه بوظائف أخرى إذا استدعت الضرورة، كما هو الحال مع ولاء كورونا، وأصبحت تلك الوظائف بالأدوار غير التقليدية Non-Traditional Roles. ويعرّفها كروبينسكي وشنبل بالأدوار التي يباشرها الجيش في حدود المجال الإقليمي للدولة بما فيها حدودها البحرية، وهي تتجاوز الوظيفة الأساسية الإلزامية التي أنشئت من أجلها القوات المسلحة، المتمثلة في الدفاع عن سيادة الدولة، وتشمل تلك الأدوار تقديم خدمات الإغاثة الإنسانية عند وقوع الكوارث، والقيام بالعمليات الأمنية الداخلية لمساعدة الهيئات المدنية المنوط بها تنفيذ القوانين، وتنفيذ الإجراءات المرتبطة بحالة الطوارئ، والقيام بمهام اجتماعية وتنموية<sup>(27)</sup>.

لكن هذا الأمر لا يخلو من غموض وتداخل في الصلاحيات مع بقية الأجهزة الأمنية الأخرى؛ الأمر الذي يستدعي وضع قواعد ومحدّدات لتقنين العلاقة بين ما هو تقليدي وغير تقليدي. وبشأن فرض القانون، يجب في كل الحالات التمييز بين مهمات القوات المسلحة وأجهزة الشرطة؛ فالجندي جندي والشرطي شرطي ولكل واحد منهما وظائف محدّدة. صحيح أن كليهما يُعتبر أداة الدولة لفرض هيبتها وحفظ الأمن والاستقرار، لكن حينما يُطلب من الجيش مساعدة أجهزة الشرطة، يجب تحديد السلطات التي تقتضيها أدوار فرض القانون، حتى لا يكون هناك سوء استخدام لهذه الصلاحيات وتواجهه باستهجان الجمهور ورفضه. بل يستحسن أن يتفادى الجيش التعامل المباشر مع الجمهور، وألاً يُطلب منه القيام بذلك إلا في حالة الضرورة، وإبقاء مهمات فرض القانون والأمن الداخلي بيد الشرطة المدنية والقوات شبه العسكرية.

وبخصوص حالة الطوارئ، يبدو واضحاً أن الحاجة إليها ارتبطت بتهديد بيولوجي خطير وغير عادي، جاءت في شكل تدابير وإجراءات اتخذتها الدول على المستوى الوطني أو في جزء معين من ترابها بهدف ضبط الأمن والحفاظ على النظام العام. وبموجبها، فُتحت صلاحيات واسعة للجيش والأجهزة الأمنية لمواجهة الأوضاع الاستثنائية. وقد استندت حالات الطوارئ الناتجة من هذا الوباء، في الدول التي أعلنت عنها، إلى مرجعية دستورية وقانونية، وطبقتها وفق خطة أمنية، كما تم فرضها بموجب إعلان حكومي؛ ذلك أن تنفيذها يفرض على الناس تغيير سلوكهم الاعتيادي ويخوّل الأجهزة الأمنية تنفيذ خطط التأهب وتقييد الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية، من قبيل تعليق بعض النشاطات التجارية، أو منع حركة التنقل، أو اشتراط استصدار وثيقة رسمية للخروج من المنزل. ولهذا ظهرت حالات عصيان وواجهت عدد من الدول حالة من عدم الالتزام بالتدابير الاحترازية للحد من انتشار الوباء. لكن التهديد الناتج من ولاء كورونا، لا ينفي عن تلك التدابير الصفة المؤقتة باعتبارها حالة استثنائية، بمعنى أن اللجوء إليها لا يعني استمرارها خارج ما يقتضيه الدستور والقوانين أو الأعراف المنظّمة لها. والجدير بالذكر أنها تمتد فترات طويلة في الأنظمة المستبدّة، وفي بعض الحالات يجري الإعلان عن تطبيق القانون العسكري.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الوظائف الصحية والاجتماعية التي قامت بها الجيوش في مواجهة ولاء كورونا خلقت الانطباع بأن الدولة بمواردها المدنية والعسكرية في مواجهة هذا التهديد. وهذه مسألة بالغة الأهمية من منظور العلاقات المدنية - العسكرية، لأنّ الشعب يمثل أحد أركان الدولة، ومن واجبات الجيش الأساسية في جميع البلدان الدفاع عنه وحمايته، كما أنه يعتبر المصدر الذي يزوّده بالموارد البشرية اللازمة من مختلف فئاته وطبقاته.

27 Albrecht Schnabel & Marc Krupanski, *Mapping Evolving Internal Roles of the Armed Forces*, SSR Paper 7 (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2012), p. 7.

عمومًا، تبيّن هذه الاتجاهات الجديدة في العلاقات المدنية - العسكرية أهمية التنسيق الفعال بين عناصر قوة الدولة، لكنها تطرح من جديد الآليات التي يجب من خلالها تقوية مبدأ سيادة السلطة المدنية على السلطة العسكرية، لأن اللجوء بكثرة إلى المؤسسة العسكرية وطلب تدخلها يمكن أن يخلق أطماعاً للعسكريين بالتدخل في الشأن السياسي. ولهذا يقترح كروبنسكي وشنبل اللجوء إلى طلب مساعدة الجيش عند الضرورة، وبما تحدده مقتضيات المواقف والوظائف، وألا يكون ذلك إلا في حالة عجز السلطات المدنية أو ضعف إمكانياتها، لأن الوظائف غير التقليدية في الأصل من اختصاصها<sup>(28)</sup>. وبناء عليه، يكون اللجوء إلى الجيش، لما يمثله من قيمة مضافة في عملية الإسناد وما يمتلكه من خبرة ومنشآت وجاهزية في التدخل، بحسب طبيعة الموقف، كما أظهرت ذلك تجربة كورونا، ووفق ضوابط متفق عليها، وهذا لا يشكّل أي خطر على النظام الديمقراطي أو أي تجاوز لاختصاصات السلطة المدنية؛ بل على العكس يقوي الثقة بين مؤسسات الدولة.

وفي ارتباط بما سبق، قيام الجيش بأدوار غير تقليدية يجب أن يكون تحت إشراف السلطة المدنية وإدارتها، لمراقبة تدخله في الشأن الداخلي والتأكد منه. ولهذا تعتبر لجان الأزمات الطارئة بمشاركة الجيش ومختلف المؤسسات المدنية المعنية آلية مناسبة لتدبير عملية الإشراف، حيث أثبتت هذه الآلية قدرتها على توحيد الإجراءات الحكومية والتدابير الاحترازية لمواجهة وباء كورونا. وأخيرًا، يقترح عبد الله فيصل تنظيم تدخل الجيش ضمن مرجعية دستورية وقانونية ووفق سقف زمني واضح، «إذ تميل الأنظمة الديمقراطية إلى إلزام المؤسسة العسكرية بوقت زمني محدد لتنفيذها بعض الأدوار والمهام داخل المجتمع المحلي، أما في بعض دول العالم النامي، تنحو تلك الأدوار والمهام لأن تكون غير مقيّدة زمنيًا، بل مفتوحة الفترة الزمنية [...] وهذا يعد اختراقاً عسكرياً مستمرًا للمجال المدني»<sup>(29)</sup>. ويلخص الشكل (3) هذه الضوابط في الاتجاهات الجديدة للعلاقات المدنية - العسكرية.

28 Ibid., p. 44.

29 عبد الله فيصل، "انعكاسات الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية على النظام الديمقراطي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 61 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 101.

### الشكل (3): ضوابط الوظائف غير التقليدية للجيش



المصدر: من إعداد الباحث.

هذه الضوابط لمجالات الاحتكاك المحتملة الكامنة في أدوار كلٍ من الجانبين العسكري والمدني تساهم في تقنين اقتسام المسؤولية، على الرغم من أنه أحياناً يصعب تحديد الخط الفاصل بينهما، ومتى تكون الأسبقية للسلطة المدنية على المؤسسة العسكرية. لهذا، فإن الإشراف المدني يضمن الرقابة السياسية، والإطار الدستوري والقانوني يقنن حدود التفاعل، والقيمة المضافة تعني ما يميّز به الجيش من تدخل نوعي بحكم الاحتراف العسكري، والمدة الزمنية تساعد على حماية النظام الديمقراطي من تدخل ممتد في الشؤون الداخلية من دون سقف زمني محدد بقوة القانون.

## خاتمة

يُستخلص ممّا سبق الحاجة إلى إدراك ما يمكن القوات المسلحة القيام به في مواجهة التهديدات الطارئة في إطار منظومة للعلاقات المدنية - العسكرية مبنية على مبدأ اقتسام المسؤولية. ويتطلب ذلك ابتكار أسلوب جديد ينظم التعاون والحوار بناءً على الخبرة والقيمة المضافة لكل الفاعلين المتدخلين أو المعنيين. وضمن هذا السياق، يذهب آلان ريان أنه «من المرجح أن يعتمد النجاح في الحروب المستقبلية على التنسيق الناجح بين جميع الأدوات المتاحة للحكومات، لا على الانتصارات في ساحات المعارك فحسب. ولطالما كان هذا هو الحال في الواقع. وفي سياق العمليات المعاصرة تتنامى الحاجة إلى التنسيق الفعّال بين جميع عناصر القوة الوطنية [...] ويتطلب النجاح الاستراتيجي قادة مدنيين وعسكريين ممن يجب أن يتقبلوا حقيقة أنه لا يمكنهم السيطرة على الأدوات المتوفرة كافة [...] الطبيعة الجديدة والمعقدة للاحتتمالات الاستراتيجية



تستدعي من الحكومات والمخططين العسكريين والمسؤولين في مختلف الأوساط الأمنية الوطنية، أن يسلكوا نهجاً أكثر شمولية وإبداعاً إزاء صناعة القرار الأمني الوطني»<sup>(30)</sup>.

ويستخلص كذلك أن العلاقات المدنية - العسكرية عملية غير ثابتة، أي إنّها تتطور باستمرار وفقاً لمصادر التهديد. وقد انتقلت العلاقات المدنية - العسكرية من علاقات يغلب عليها جانب الصراع إلى علاقات تفاعلية وتشاركية لخدمة مصالح الأمن القومي. لكن هذا التحوّل الذي عرفته منذ مرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومرحلة الربيع العربي، وفي الأخير مرحلة كورونا، يتوقف على درجة فاعلية السيطرة المدنية؛ بمعنى أنها تستدعي تطوير آليات الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بوصفها جزءاً من هذه العملية. ولهذا، فإن الضوابط الأربعة التي تطرحها الدراسة بشأن الأدوار غير التقليدية للجيش تساعد على تجانسها وفق متطلبات كل دولة وثقافتها وطبيعتها نظامها السياسي. ويظل الهدف النهائي هو تعزيز الفهم المشترك، وبناء القدرات الوطنية والحفاظ عليها، واحترام التفويضات التي تقتضيها المهمات والمواقف. لقد أدرك العسكريون والمدنيون، بفضل الدروس المستفادة من وباء كورونا، أهمية التنسيق المؤسسي وليس الظرفي، والحاجة إلى تحسين التواصل لبناء علاقات أكثر دقة، لأن الاستجابة لمثل هذه الحروب الهجينة تتطلب جهداً جماعياً منظماً يستلزم من الدولة الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة وبناء القدرات الاقتصادية الذاتية.

30 آلان ريان، "الاتجاهات المستقبلية في العلاقات المدنية - العسكرية"، في: آلان ريان [وآخرون]، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 153 - 254.

## المراجع

### العربية

بشارة، عزمي. «الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية». *سياسات عربية*. العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016).  
ريان، آلان [وآخرون]. *الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

فيصل، عبد الله. «انعكاسات الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية على النظام الديمقراطي». *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*. العدد 61 (كانون الأول/ ديسمبر 2016).

ولد داداه، أحمد [وآخرون]. *الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

### الأجنبية

Barany, Zoltan. *How Armies Respond to Revolutions and Why*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016.

Bland, Douglas L. "A Unified Theory of Civil-Military Relations." *Armed Forces and Society*. vol. 26, no. 1 (1999).

Centre d'études internationales (dir.). *La constitution marocaine de 2011: Analyses et commentaires*. Paris: LGDJ Editions, 2012.

De Santis, Hugh. "Romancing NATO: Partnership for Peace and East European Stability." *Journal of Strategic Studies*. vol. 17, no. 4 (December 1994).

Desch, Michael C. "Soldiers, States, and Structures: The End of the Cold War and Weakening of U.S. Civilian Control." *Armed Forces and Society*. vol. 24, no. 4 (1998).

Diamond, Larry & Marc F. Plattner (eds.). *Civil-Military Relations and Democracy*. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1996.

Eulau, Heinz, Samuel J. Eldersveld & Morris Janowitz (eds.). *Political Behavior: Reader in Theory and Research*. New York: Free Press, 1956.

Feaver, Peter D. *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003.

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. Oxford: Pall Mall Press, 1962.

Huang, Yanzhong. "U.S.-Chinese Distrust is Inviting Dangerous Coronavirus Conspiracy Theories." *Foreign Affairs*. 52020/3/. at: <https://fam.ag/2UHd9lg>

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957.



\_\_\_\_\_. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991.

Janowitz, Morris. *The Professional Soldier*. New York: The Free Press, 1960.

Saidy, Brahim. "Relations civilo-militaires au Maroc: Le facteur international revisité." *Politique étrangère*. no. 3 (Automne 2007).

\_\_\_\_\_. *Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb*. Berlin: Éditions universitaires européennes, 2012.

Schiff, Rebecca L. "Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance." *Armed Forces and Society*. vol. 22, no. 1 (1995).

Schnabel, Albrecht & Marc Krupanski. *Mapping Evolving Internal Roles of the Armed Forces*. SSR Paper 7. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2012.

Welch, Claude E. & Arthur Smith. *Military Role and Rule: Perspectives on Civil-Military Relations*. North Scituate, MA: Duxbury Press, 1974.

Zhou, Fei et al. "Clinical Course and Risk Factors for Mortality of Adult Inpatients with COVID-19 in Wuhan, China: A Retrospective Cohort Study." *The Lancet*. vol. 395, no. 10229 (March 2020). at: <https://bit.ly/2XenmHI>